مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 07 سبتمبر 2023

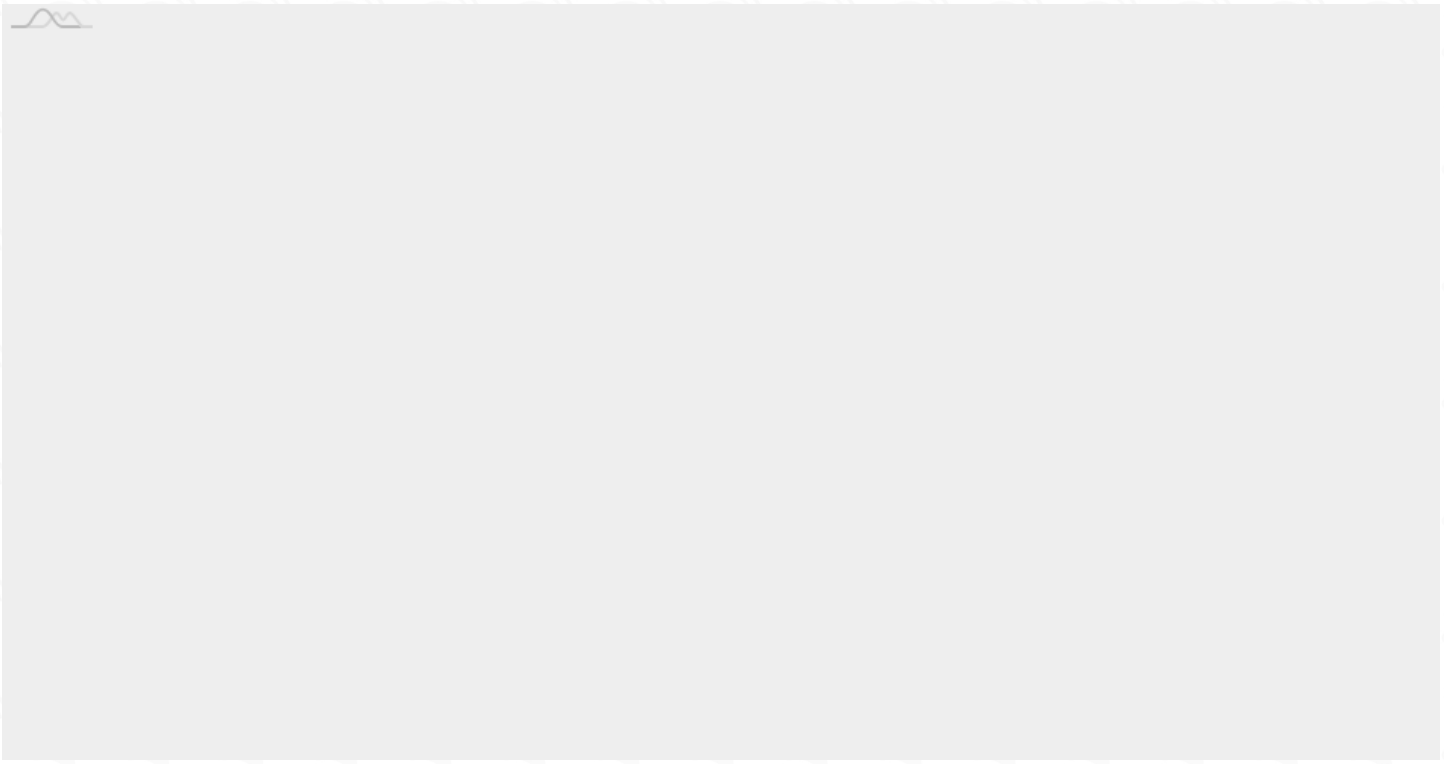

مصدر قضائي مصري لـ"العربي الجديد": تجديد حبس المعتقلين الذين أُعلن بحقهم عفو رئاسي

(سياسية . العربي الجديد)

أكد مصدر بارز في نيابة أمن الدولة العليا المصرية، في حديثه مع "العربي الجديد"، اليوم الأربعاء، أنّ النيابة المصرية لم تصدر أي قرارات بالإفراج عن القائمة التي أُعلن بحقها عفو رئاسي، والتي شملت 30 معتقلاً.

وأضاف المصدر القضائي أنه جُدِّد حبس جميع الأسماء المعلنة في القائمة التي ضمت 30 اسماً، على مدار 4 جلسات تحقيق بدأت في بداية الأسبوع الجاري وحتى اليوم.

وعن القائمة المعلنة في وسائل الإعلام والمنسوبة إلى "مسؤولين"، أشار المصدر القضائي إلى أنه لا يعلم حقيقة مصدر هذه القائمة المعلنة من قبل أعضاء في لجنة العفو الرئاسي.

ورصد "العربي الجديد" أبرز القضايا التي جُدِّد اعتقال المحكومين فيها، إذ جدّدت المحكمة، خلال الأيام الماضية، قرار حبس عبد الجواد قناوي، وماهر حمدي عبد الرحيم محمد، وطه محمود طه محمد، وأيمن محمد محمد أبوحامد، وعلي ممدوح سليم حسين، ومحمد إبراهيم محمد منصور، ومحمد عبد العزيز محمود عبد العال، وكلهم ضمن القائمة التي أُعلن عفو رئاسي بحقها.

وكان المحامي الحقوقي خالد المصري، قد أعلن بصفته وكيلاً عن مئات المعتقلين في القضايا السياسية، أنه لم يُنفّذ إخلاء سبيل المعتقلين الذين أُعلن عفو رئاسي بحقهم.
وكتب المصري عبر صفحته الشخصية في "فيسبوك"، أنه تبلّغ رسائل واتصالات من أهالي المعتقلين الذين نزلت أسماؤهم في آخر قائمة إخلاء سبيل أُعلِنت، و"كلهم أجمعوا على أن أبناءهم لم يخرجوا حتى الآن".

وتابع المصري في تعليقه: "إدارة السجن، بخاصة سجن العاشر وبعض أقسام الشرطة، تخبرهم أنه لا توجد قرارات بإخلاء سبيل أي أحد، على الرغم من نشر القائمة على التلفزيون الرسمي للدولة وفي جميع وسائل الإعلام".

وفي حديث منفصل مع "العربي الجديد"، أكد المصري أنه تواصل مع هيئة الدفاع عن عدد من المعتقلين مع أسر ودفاع المفرج عنهم، وأكدوا عدم تنفيذ قرارات إخلاء السبيل المذكورة.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أصدر في 19 أغسطس/آب الماضي قراراً بالعفو عن بعض المحكوم عليهم بأحكام نهائية، من بينهم الناشط البارز أحمد دومة، الصادر في حقه حكم بالسجن لمدة 15 عاماً، على خلفية مُشاركته في احتجاجات مُناهِضة للحكومة.

وأعلن حقوقيون وأعضاء في لجنة العفو الرئاسي أن قرار نيابة أمن الدولة العليا شمل إخلاء سبيل 30 سجيناً في قضايا مختلفة.

عضو بـ «تشريعية النواب» يطالب بوضع عقاب تشريعي حاسم لمواجهة

الأزمة السكانية

(سياسية . المصري اليوم)

طالب النائب ايهاب رمزي عضو اللجنة التشريعية بمجلس النواب، الحكومة بضرورة البحث عن حلول جذرية وغير تقليدية للمشكلة السكانية بعد فشل الحلول التقليدية في ايجاد حلول على مدى عشرات السنين.
وقال في بيان له اليوم الخميس :«لابد من التدخل التشريعى لو تطلب الأمر ذلك، وبما يتفق مع أحكام الشرائع السماوية، لأن مواجهة هذه الأزمة اصبح مطلبًا عاجلًا وقضية أمن قومي وعلى مختلف المؤسسات التنفيذية والبرلمانية والحزبية والدينية، وإجراء دراسة بكل جدية لمدى التدخل التشريعى لمواجهة هذه الأزمة قبل فوات الاوان».
وأضاف «رمزي»، إن مشكلة مصر في الاساس هي المشكلة السكانية ولابد من مواجهتها بكل حسم وقوة، لافتا إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية طالما النمو السكانى كبير، مطالبًا بضرورة وضع عقاب تشريعي حاسم وقوي لمواجهة الازمة السكانية لان الزيادة السكانية جريمة ضد الدولة المصرية
وتابع :«من يريد أنه يكون لديه عدد كبير من الأبناء فعليه أن يتحمل مسئولية الانفاق عليهم، فإذا تعدى عدد أفراد الأسرة أكثر من فردين فليتم رفع جميع أنواع الدعم عن مثل هذه الأسر في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والمعيشية والبطاقات التموينية، وغيرها من وسائل الدعم الأخرى، فلابد من حلول قوية وعقوبات حاسمة ومشددة لأننا في خطر حقيقي، ونحن لا نمنع أن نعمل تحديد النسل ولكن تنظيم للأسرة، وحتى الموظف العام بالدولة لا يجب أن يتولى مناصب قيادية، إذا كان لديه عدد كبير في أفراد أسرته، لأن الموظف بالدولة يجب أن يكون نموذجًا في ملف تنظيم الأسرة، لأننا في خطر ولايجب أن نخشى أحدًا في هذه الملف».

وأكد «رمزى» إن مصر تأخرت قرونًا في هذا الملف، وكنت أتوقع أن الرئيس السيسى سيفتح هذا الملف منذ بداية توليه مقاليد الحكم في مصر، مؤكدًا أن تنظيم الأسرة ليس فيه أي مخالفة للأديان خاصة أن الأزهر الشريف كان قد أصدر فتوى أكد فيها شرعية تنظيم الأسرة.

وأشار إلى أن مصر ليست الدولة الوحيدة التي تواجه أزمة زيادة سكانية، بل إن هناك العديد من الدول تعاني من هذه الأزمة وهناك بعض الدول التي نجحت في التغلب عليها مما يجعل من تجاربهم نماذج يمكن أن يُحتذى بها والتعلم من أخطائها أيضا، مشيرًا إلى أنه وعلى سبيل المثال فإن كل من كوريا الجنوبية والصين وتايوان وسنغافورة نجحوا في خفض المواليد في العقود الأخيرة من القرن العشرين من خلال الدفع بقوة لتنظيم الأسرة.

هل تقبل القاهرة برقابة دولية على الانتخابات الرئاسية؟

(سياسية . العربي الجديد)

مع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي الرئاسي المقرر العام المقبل في مصر، تتحدث مصادر سياسية قريبة من دوائر الحكم، عن اتجاه المسؤولين الأمنيين والسياسيين لإدارة العملية الانتخابية بالشكل الذي لا يثير انتقادات دولية، ومنها التصريح لبعض منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية، بمتابعة عملية التصويت والفرز، من

/ moasher

دون السماح لمؤسسات مشهود لها في مجال مراقبة الانتخابات بالمشاركة.

وعقد مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار وليد حمزة، اجتماعاً أول من أمس الثلاثاء، لاستكمال الاستعدادات اللازمة للانتخابات الرئاسية المقبلة. وجرى خلال الاجتماع مناقشة الطلبات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية لمتابعة الانتخابات، وكذلك الطلبات المقدمة من المؤسسات الصحافية والوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية المحلية لتغطية العملية الانتخابية.

وحسب بيان للهيئة، فقد قرر مجلس الإدارة "قبول جميع الطلبات التي استوفت إجراءات القيد القانونية، وكلف الجهاز التنفيذي للهيئة بفحص باقي الطلبات المقدمة وفقاً لأحكام قراري الهيئة الوطنية للانتخابات رقمي 22 و23 لسنة 2019 المنظمين للقيد بقاعدتي بيانات قيد منظمات المجتمع المدني، والتغطية الإعلامية لمتابعة الانتخابات والاستفتاءات".

السماح لبعض المنظمات بمراقبة الانتخابات الرئاسية
في السياق، قال النائب السابق محمد أنور السادات في حديث لـ"العربي الجديد" إنه "بخصوص الرقابة والإشراف الدولي على الانتخابات، أنا أعلم أن النظام يريد أن يخرج الانتخابات الرئاسية هذه المرة بطريقة سلسة وأكثر قبولاً محلياً ودولياً، وقد يتجاوب مع بعض الضمانات التي طلبتها الحركة المدنية الديمقراطية، والقوى الوطنية، وبعض المرشحين للرئاسة، وليس كل الطلبات".

وأضاف أنه "بالنسبة للإشراف الدولي أو الأممي، فلا أعتقد أنهم سيسمحون به، بل سيسمحون فقط بإشراف لبعض المنظمات، الأفريقية أو الأوروبية، لكنها ستكون غير متخصصة، ولا تاريخ سابقاً لها في مجال الرقابة على الانتخابات".
وأوضح السادات أن "هناك محاولة لإخراج الانتخابات بأفضل مما كان عليه الوضع في عامي 2014 و2018، إذ ستكون هناك مساحة للمرشحين للتحرك فيها ومقابلة الجمهور وتنظيم حملات انتخابية. كما سيُسمح للإعلام بالعمل، وستكون التجربة هذه المرة أفضل من المرتين السابقتين، لأن النظام يحتاج إلى تقديم صورة الرجل، أي الرئيس عبد الفتاح السيسي، على أنه لا يزال يحظى بقبول شعبي وقادر على إدارة شؤون البلاد".

وسبق للسادات أن ترأس وفداً من البرلمانيين المصريين، زار واشنطن في أكتوبر/تشرين الأول 2021، للترويج للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أعلنها الرئيس السيسي، في سبتمبر/أيلول 2021.

بدوره، رأى الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة "إسطنبول أيدن" التركية، عمار فايد، في حديثٍ لـ"العربي الجديد" أنه "من حيث المبدأ ستكون هناك تدخلات خارجية لا شك، سواء لضمان مرور الانتخابات من دون احتمالات خروج الأوضاع عن السيطرة، أو لمحاولة دعم مرشحين، أو لحث النظام بصورة عامة على إجراء انتخابات تنافسية حقيقية. لكن لا أتوقع أن يتعرض السيسي إلى ضغوط مباشرة من أي جهة خارجية تطالبه بعدم الترشح، ولكن قد تكون الضغوط من خلال تأخير الدعم الاقتصادي مثلاً بما يجعل موقفه الشعبي والسياسي أضعف".

وأضاف فايد: "توجد مؤشرات تُظهر أن الولايات المتحدة حريصة على إجراء انتخابات تنافسية، وبالتالي يتوقع أن تمارس ضغوطاً من أجل عدم استهداف المرشحين الجادين أو إعاقة ترشحهم".

وأبدى اعتقاده أن "أي جهة خارجية إذا أرادت الضغط على السيسي فعلاً، فستعمل على إقناع الجيش بذلك، أما مجرد دعم مرشح معين مالياً أو إعلامياً، فلن يكون ذلك كافياً، لأنه ليس من المتوقع أبداً ترك الأمر لصندوق

/ moasher

الانتخابات ومفاجآته".

عدم ترجيح القبول بالرقابة الدولية
وحول الرقابة الدولية، اعتبر فايد أن "المسألة غير مرجحة أيضاً، بل ربما يستضيف النظام بعثات رمزية من دول حليفة، لكنّ المؤسسات الغربية ستكون مزعجة، خصوصاً أنه من المتوقع أن تكون الانتخابات في أحسن أحوالها مقيدة ومتحكما فيها، إن لم تكن شكلية كسابقتها".

وأشار إلى أن "الدول باتت مقتنعة بأنه لم يعد ممكناً الرهان على السيسي بعد حصيلة السنوات العشر الماضية، لكن أن يتطور هذا الأمر إلى قرار بالعمل ضده واستهداف تغييره فأمر آخر، ولا أعتقد أنهم مستعدون للمضي قدماً فيه".
من جهته، قال الناشط بهي الدين حسن، في حديثٍ لـ"العربي الجديد": "لم أسمع بأن حدثاً سيجري في مصر يمكن أن يوصف بانتخابات وفقاً للمعايير الأدنى المتعارف عليها. طبعاً من حق أي أحد أن يسمي الأشياء بغير حقيقتها، ولكن المشاركين فيها لن يكونوا في النهاية أكثر من كومبارس. لذا لا أتوقع مشاركة هيئات دولية محترمة في المراقبة، ما لم يكن الهدف هو توثيق الفضيحة".

وبالنسبة إلى الناشط رامي شعث، فإن "الرقابة الخارجية مهمة جداً على الرغم من الحساسية الوطنية تجاهها والتشكيك في نوايا الخارج في الرقابة".

ولفت إلى أن "الصندوق ليس له قيمة في حد ذاته من دون رقابة دولية نثق فيها من مؤسسات معروفة بحياديتها". وأشار في حديثٍ لـ"العربي الجديد" إلى أنه "في انتخابات سابقة أيام (الرئيس الراحل حسني) مبارك، تمّ الإتيان برقابة دولية من بعض المؤسسات ومراقبين من الدول العربية والأفريقية، وانتهى الموضوع بشكل صوري وتصوير لطيف بأن هناك مؤسسات حقيقية تضمن رقابة حقيقية على الانتخابات، بدءاً من المناخ العام مروراً بالكشوف (اللوائح التي تضم أسماء الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع) وتنقيتها بسهولة وعدم التزوير والفرز الصحيح".

ارتفاع صادرات مصر من القطن إلى 100 ألف طن

(اقتصاد . العربي الجديد)

بلغ إجمالي كمية الارتباطات الخاصة بتصدير القطن المصري منذ بداية الموسم في سبتمبر/ أيلول 2022 وحتى نهايته في أغسطس/ آب الماضي 2023، نحو 100 ألف طن، مقابل نحو 64 ألف طن تم تصديرها الموسم الماضي.

وأشار أحدث تقرير صادر عن الهيئة العامة لتحكيم القطن، إلى أن كميات القطن المشحون للتصدير فعليًا منذ بداية الموسم وحتى الأسبوع الأخير من الشهر الماضي بلغت نحو 90 ألف طن، بقيمة تجاوزت 285 مليون دولار.

وأوضح أن مصر صدرت أقطانها لأكثر من 20 دولة، على رأسها الهند ، بكميات بلغت أكثر من 46 ألف طن، والصين بـ 17.5 ألف طن، وحلت باكستان ثالثًا بـ 17ألف طن، فيما شاركت 25 شركة في عمليات التصدير هذا

الموسم، كان على رأسها شركة أبو مضاوي، تليها النيل الحديثة ثم الإخلاص.

وكانت أسعار القطن المصري الشعر قد تراجعت في البورصات العالمية، للموسم التصديري الحالي 2022/2023 (سبتمبر/ أيلول- أغسطس/ آب)، مسجلة نحو 125 سنت/لبرة (453 جم) ، مقابل أكثر من 240 سنت/ لبرة الموسم الماضي 2021/2022.
وبدأ حصاد القطن هذا الموسم 2023 في محافظة الفيوم بصعيد مصر في منتصف أغسطس/ آب الماضي، كأول محافظة على مستوى الجمهورية تبدأ عملية الجني، وسط تراجع متوسط إنتاجية الفدان من 8 إلى 7 قنطار، نتيجة الموجة الحارة التي ضربت البلاد.

وكشف تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن صادرات مصر من القطن خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2023 بلغت نحو 187.4 مليون دولار، إذ قامت الشركات بتصدير قطن خام بنحو 112.5 مليون دولار، وخيوط قطنية بـ39.3 مليون دولار، وأقمشة بحوالي 19 مليون دولار.

وبلغت المساحة المنزرعة بالقطن هذا الموسم نحو 250 ألف فدان، مقابل 337 ألف فدان تم زراعتها الموسم الماضي، فيما استهدفت الحكومة زراعة نحو 323 ألف فدان موسم 2023.

وكان مجلس الوزراء، قد وافق على تحديد سعر ضمان لتوريد القطن لهذا العام 2023 بـ 5500 جنيه لقنطار القطن (157.5 كجم) طويل التيلة، و4500 جنيه لقنطار القطن متوسط التيلة.

الحكومة تتعهد بتنفيذ مقترح السيسي تنظيم هجرة المصريين إلى الخارج

(اقتصاد . العربي الجديد)

قالت وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج سها جندي، إن الوزارة تعمل على تنفيذ مقترح الرئيس عبد الفتاح السيسي تنظيم الهجرة إلى بعض الدول، عبر المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة"، في إطار برنامج يستهدف "تدريب المصريين على أعلى المستويات، وتأهيلهم للعمل في السوق الأوروبية والغربية".

وأضافت جندي في تصريحات متلفزة، أمس الأربعاء، أن "البداية كانت مع المركز المصري الألماني، الهادف إلى تدريب العمال والمهنيين والفنيين المصريين في جميع التخصصات، وتأهيلهم لاحتياجات المجتمع الألماني، مستطردة بأن الوزارة حريصة على مكافحة الهجرة غير الشرعية، وخلق بدائل لتوظيف وتدريب المصريين الذين يلجؤون إلى (مراكب الموت) في البحر المتوسط، وذلك تحقيقاً لحلمهم بالعمل في دول أوروبا".

وأوضحت أن مصر تسعى لتطبيق "برامج مماثلة مع دول أوروبية أخرى باعتبارها تخدم الطرفين، وتسد فجوة العمل في أوروبا عن طريق الشباب المصريين"، متابعة أن تلك البرامج "تحقق حلم المصريين في امتلاك وظيفة متميزة، والعمل في البلدان الأوروبية بعقد رسمي، وتمتعهم بكل المميزات التي يتمتع بها المواطن الأوروبي".

وأفادت جندي بأن مبادرة "مراكب النجاة" تتضمن "مكونين أساسيين، الأول هو التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، والتعريف بالبدائل الإيجابية الآمنة، والثاني يتمثل في التدريب الحرفي والسلامة المهنية على تخصصات مثل أعمال الكهرباء، والنجارة، والسباكة، والدهانات".

وكان السيسي قد قال، خلال فعاليات مؤتمر السكان والصحة الذي تستضيفه القاهرة حالياً، إن "بلادهم لديها فرصة كبيرة في تنظيم الهجرة الشرعية إلى الدول الأوروبية التي تعاني نقصاً في أعداد المواليد، لأنها طاقة عمل ستحقق عوائد للاقتصاد في هذه البلدان"، مضيفاً أن "الهجرة الشرعية هي الحل لمواجهة نقص العمالة في أي دولة، وسيكون ذلك بالتنسيق والتفاهم بين الدول وبعضها، وتقديم العمالة لها لمدد محددة سلفاً".

وحمل السيسي الزيادة السكانية المسؤولية في تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر، بقوله "إنه ضد الحرية المطلقة في الإنجاب، لأن هذه الحرية قد تمثل كارثة للبلد والمجتمع كله". وشدد على "أهمية عدم تجاوز عدد المواليد في البلاد 400 ألف مولود سنوياً، بسبب العجز الذي تواجهه في الموارد".

وفجرت تصريحات السيسي عن السكان والهجرة حالة من الجدل بين المصريين، إذ عبر مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي عن استغرابهم لسردية هذه التصريحات، واستمرار الرئيس الحالي في الحديث عن زيادة السكان. ورأوا تناقضاً بين مبررات السيسي وتدهور مستوى المعيشة بفعل سياساته الاقتصادية، وزيادة حجم الديون الخارجية للبلاد.
يُذكر أن الأمم المتحدة طالبت بتحقيقات سريعة، وتدابير عاجلة وحاسمة، لتجنب مآسٍ جديدة على غرار غرق قارب محمل بالمهاجرين قبالة اليونان، وهو الحادث الذي أودى بحياة بمئات الأشخاص في يونيو/حزيران الماضي.
وكان المركب الغارق على بعد 50 ميلاً بحرياً من سواحل اليونان، على متنه أكثر من 700 شخص بينهم 100 طفل من جنسيات مختلفة، معظمهم سوريون ومصريون وفلسطينيون قدموا من مدينة طبرق الليبية. وبدأ المركب رحلته من مصر، ثم توقف في طبرق لأخذ المزيد من الأشخاص، قبل أن يبحر محاولاً الوصول إلى إيطاليا، لكنه أخطأ الطريق، ووصل قريباً من سواحل اليونان.

الحوار الوطني| التفاصيل الكاملة لجلسة الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي

(اقتصاد . أخبار اليوم)

تحت عنوان لجنة الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي، واصل الحوار الوطني جلسته النقاشية العامة والعلنية للمحور الاقتصادي لمناقشة قضية "بدائل خفض الدين العام وتعظيم الفائدة من الاقتراض الداخلي والخارجي" والمدرجة على جدول أعمال لجنة "الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي": وذلك بقاعة (٣) بمركز القاهرة للمؤتمرات بمدينة نصر.
إقرأ أيضاً
وزيرة التضامن تستعرض الخدمات العلاجية للخط الساخن لصندوق مكافحة الإدمان
وزيرة التضامن تستعرض الخدمات العلاجية للخط الساخن لصندوق مكافحة الإدمان
تطهير مخرات السيول استعداداً لفصل الشتاء بحلوان
تطهير مخرات السيول استعداداً لفصل الشتاء بحلوان
خاص| هل يصوت المصريين بالخارج بانتخابات الرئاسة إلكترونيا؟.. «الهجرة تجيب»
خاص| هل يصوت المصريين بالخارج بانتخابات الرئاسة إلكترونيا؟.. «الهجرة تجيب»
في البداية ثمن المشاركون توصيات المرحلة الأولى من الحوار الوطني والتي تم رفعها لرئيس الجمهورية من أجل

توجيهها للجهات المختصة للعمل على دراستها وتطبيقها.
إقرأ أيضا| الصناعة المصرية على طاولة مناقشات الحوار الوطني
إيجاد حلول علمية وعملية لخفض الدين العام
وفي السياق ذاته اتفق المشاركون على المضي قدمًا لإيجاد حلول علمية وعملية من أجل إيجاد بدائل وحلول لخفض الدين العام وعجز الموازنة.
واقترح المشاركون عدة مقترحات من بينها تفعيل مبدأ وحدة الموازنة ومبدأ شمولية الموازنة.
بينما اقترح بعض المشاركين أيضًا العمل وجود آلية تشريعية للعمل على تحديد سقف الدين العام.
وتضمنت مقترحات المشاركين أيضاً العمل على التوسع في برامج المبادلة الديون الخارجية بمشروعات تنمية، وإعادة جدولة الديون سواء الداخلية أو الخارجية لزيادة مدة السداد.
إقرأ أيضا| التمكين السياسي للشباب علي طاولة الحوار الوطني.. غدًا
واقترح عدد من المشاركين تشكيل لجنة تضم وزارة المالية والتخطيط والتعاون الدولي وأيضاً مجلس النواب للعمل على مراقبة القروض ومتابعتها.
وأيضاً تضمنت المقترحات التي قدمها المشاركون العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرقمي والمهن الحرة.
توسيع القاعدة الضريبية دون فرض ضرائب
وأشار المشاركون إلى العمل على إعادة النظر في عدة موضوعات من بينها الضرائب بحيث يتم توسيع القاعدة الضريبية دون فرض ضرائب جديدة او زيادة قيمتها وهو ما يقتضي التصدي لظاهرة التهرب الضريبي، وهيكلة الهيئات الاقتصادية والنظر في إدارتها، وأيضاً النظر في الأصول الغير مستغلة والإسراع في زيادة تفعيل عمل صندوق مصر السيادي.
وإعادة النظر في أولويات الإنفاق، وسياسات القروض الموجهة لدعم المشروعات الصناعية والزراعية وضرورة استثمار الأموال المقترضة في المشروعات التنموية وإحلالها محل بدائل الواردات وزيادة الصادرات والعمل على تعزيز الصناعات التحويلية والقدرات الإنتاجية.
أما عن السندات المحلية فقد لاقى هذا المقترح الترحيب لدى عدد من المشاركين لدعم المشروعات القائمة في محافظات الجمهورية، والعمل على تقليل التعامل النقدي والالتزام بالشمول المالي في الدولة.
إقرأ أيضا| البرنامج الوطني لتعزيز مشاركة الفلاحين بالشأن العام يعيد إحياء عيد الفلاح
تسهيلات من أجل جذب المستثمرين
ومن بين المقترحات العمل على وجود تسهيلات من أجل جذب المستثمرين، وتوسيع دور القطاع الخاص، والتوسع في منح الرخص الذهبية (الموافقة الواحدة) وأيضاً التوسع في قاعدة الشركات المتاحة للطرح سواء لدى البورصة المصرية أو المستثمر الاستراتيجي، وتحويل ال دعم العيني إلى نقدي نظرا للظروف الاقتصادية الحالية.
وثمن المشاركون إنضمام الدولة المصرية لمنظمة البريكس كعضو دائم بدءًا من يناير ٢٠٢٤ وأنها فرصة جيدة لفتح آفاق اقتصادية جديدة لمصر.
واختتمت الجلسة بتقديم المشاركين عددًا من التوصيات والمقترحات للأمانة الفنية للحوار الوطني من بينها مشروع إنشاء أسطول ناقلات للغاز الطبيعي في ظل الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في مصر، وغيرها من المشروعات والمقترحات لدراستها من أجل تقديم بدائل وحلول لخفض الدين العام تقليل تكاليف الدين الداخلي والخارجي.